

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرق (المرحلة الثالثة).

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ قدره ثمانون مليون ومائة واثان وستون ألف (80.162.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرق (المرحلة الثالثة).

2025/21.

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بين الجمهورية
التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل
مشروع تطوير البنية التحتية للطرق-المرحلة 3-

شرح أسباب

واردات عدد
05 افريل 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرق (المرحلة-3) وذلك بمبلغ جملي قدره 80.162 مليون أورو أي ما يعادل 270,9 مليون دينار تونسي¹.

1. أهداف المشروع:

يندرج المشروع في إطار الاستراتيجية الوطنية في قطاع النقل الرامية الى توفير بنية أساسية للطرق مطابقة للمواصفات الدولية وتستجيب لتنامي حركة المرور وتساهم في تشجيع الاستثمار ودفع التنمية من خلال تسهيل نقل الأشخاص والبضائع بين الجهات مع توفير ظروف أفضل لسلامة الجولان لمستعملي الطريق وفك عزلة المناطق الداخلية وربطها بالمدن الكبرى والموانئ.

ويُمثل هذا المشروع المرحلة الثالثة من برنامج تطوير البنية التحتية الذي تم إعداده وتمويل مختلف مراحله بالشراكة بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية، والذي يهدف إلى تعزيز النتائج والأهداف التي تم تحقيقها خلال المرحلتين الأولى والثانية منه.

وتسعى وزارة التجهيز والإسكان بصفتها الجهة المكلفة بتنفيذ البرنامج المذكور من خلال المرحلة الثالثة إلى تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

- تعزيز نظام نقل ناجع ومستدام يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لنقل الأشخاص والبضائع بين الجهات وذلك من خلال الرفع من مستوى جودة شبكة الطرق المصنفة؛
- تحسين ظروف الجولان وتسهيل تنقل مستعملي الطريق على الأقسام موضوع البرنامج من شبكة الطرق المصنفة وذلك من خلال السعي الى الحد من معوقات التنقل الناجمة عن تدهور حالة المعبد وتقديم طبعاته؛

1 الأورو = 3,37988 دينار تونسي معادل سعر الصرف لشهر سبتمبر 2024 تاريخ تقييم المشروع.

2025/21

- تدعيم عناصر السلامة على الأقسام موضوع البرنامج من شبكة الطرقات المصنفة قصد المساهمة في الحد من حوادث المرور وكذلك وتعزيز قدرة البنية الأساسية للطرقات على التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

2. مكونات المشروع:

يتكون المشروع من العناصر التالية:

أ. العنصر الأول (85,66 مليون أورو): تدعيم هيكل المعبد لـ 188,9 كم من الطرقات المرقمة بما في ذلك صيانة وتجديد منشآت تصريف مياه الأمطار وتركيز عناصر السلامة والإشارات المرورية العمودية والسطحية بسبعة ولايات كما يلي تفصيله:

- ولاية سوسة: الطريق الوطنية رقم 12 من النقطة الكيلومترية 1,1 إلى النقطة الكيلومترية 5,3؛
- ولاية القيروان: الطريق الجهوية رقم 81 من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 26؛
- ولاية صفاقس: الطريق الوطنية رقم 0 من النقطة الكيلومترية 132 إلى النقطة الكيلومترية 159؛
- والطريق الطريق الوطنية رقم 1 د من النقطة الكيلومترية 12,4 إلى النقطة الكيلومترية 18,5؛
- ولاية سليانة: الطريق الوطنية رقم 18 من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 9,2 ومن النقطة الكيلومترية 15 إلى النقطة الكيلومترية 2؛
- ولاية الكاف: الطريق الوطنية رقم 18 من النقطة الكيلومترية 30 إلى النقطة الكيلومترية 63؛
- ولاية القصيرين: الطريق الوطنية رقم 15 من النقطة الكيلومترية 166,7 إلى النقطة الكيلومترية 202,7؛

- ولاية قفصة: الطريق الوطنية رقم 15 من النقطة الكيلومترية 137 إلى النقطة الكيلومترية 166,7.

ب. العنصر الثاني (0,552 مليون أورو): التصرف في البرنامج ونفقات متابعة المؤثرات البيئية والاجتماعية والمتابعة ومراقبة الأشغال وإعداد التقارير والتدقيق المتعلق بالصفقات.

3. كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تُقدّر الكلفة الجمالية للمشروع (دون احتساب الأداءات)، 86,218 مليون أورو أي حوالي 291,405 مليون دينار تونسي.

ويُساهم البنك الإفريقي للتنمية بنسبة 92,98% من الكلفة الجمالية للمشروع بقرض بقيمة 80,162 مليون أورو أي حوالي 270,9 مليون دينار تونسي، وتمثل المساهمة الوطنية 7,02% من الكلفة الجمالية للمشروع بحوالي 6,056 مليون يورو أي ما يعادل 20,468 مليون دينار تونسي.

4. شروط التمويل وروزنامة إنجاز المشروع:

-نسبة الفائدة (منغيرة) : أوريبور 6 أشهر + هامش التعاقد؛

-عمولة إفتتاح: 0,25%؛ -عمولة تعهد: 0,25%؛

-فترة السداد : 24 سنة منها 8 سنوات إمهال؛

-روزنامة الإنجاز : 2025-2030

ذلك هو موضوع مشروع القانون المُصاحب.